المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسات المالية الإسلامية (إداريات ٤)

د. عبد الباري مشعل

المسؤولية الاجتماعية

– تتردد المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة في تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتخصيص جزء من أرباحها لذلك على سبيل المثال، وهذا له أسباب منها فلسفة الإدارة والبيئة المحيطة وأرجو ألا ننتظر طويلا حتى نجد هذا النوع من الوعي. وأقصد بالمسؤولية الاجتماعية هنا ما ليس واجبًا على المؤسسة بموجب القانون أو الشرع أو العقد. ومن الملفت أن يتوجه تفكير بعض إدارات تلك المؤسسات إلى استغلال أرصدة حساب الخيرات (وهي متجمعة من الفوائد والعوائد المحرمة) لمصلحتها بكل الطرق المتاحة.

– ومن المضحكات المبكيات أن تجد في هذه المؤسسات من يسأل عن حكم منح أحد الموظفين ذوي الحالة المادية الضعيفة من هذه الأرصدة أو رعاية المؤتمرات والمهرجانات التي تعد تسويقًا للمؤسسة، ونحو ذلك من الأسئلة. نتطلع إلى أن تكون إدارة المؤسسات المالية الإسلامية أكثر وعيًا في هذه النقطة. ومن المهم تخصيص صندوق للمسؤولية الاجتماعية لصالح الموظفين من أرصدة المساهمين، وبالتعاون مع من يرغب من الموظفين المقتدرين.

– ليس أمرا خارقاً وعجيباً أن يكون لدى الموظف فرص في داخل المؤسسة التي يعمل فيها لتحصيل قرض قصير الأجل، وسد حاجة صحية طارئة، وربما حاجة تعليمية ماسة لأولاده، وإنما الخارق والعجيب ألا يكون في المؤسسات المالية الإسلامية مثل هذا. المسؤولية الاجتماعية تبدأ من داخل البيت ثم تمتد للمجتمع فالأقربون أولى بالمعروف.

القطاع الخيري

– أرصدة الأوقاف الإسلامية وممتلكاتها، وأرصدة الأثلاث الخيرية (الوصايا) وأرصدة الجمعيات الخيرية أمانة عالية الحساسية لدى الإدارات المكلفة برعايتها ومسؤوليتها على الأمة جمعاء من حيث الرقابة عليها والتحذير من سوء استغلالها. كثير من تلك الأرصدة يتعرض للتعطيل وسوء الإدارة والاستغلال، ولو أحسن القوم إدارتها لغطت احتياجات كثير من البلاد والعباد.

– إن حجم هذا القطاع الخيري في كل المجتمعات –وليس في المجتمع المسلم فقط– أكبر من كل التقديرات والحسابات؛ لأن مصادره متجددة كالينابيع التي يتدفق ماؤها على مر الدهور، وربما تتضاعف أضعافًا كثيرة بتحسين الإدارة والاستغلال والشفافية والإفصاح والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

المسؤولية الأخلاقية

– من المدهش أن تتخذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية غطاء لغسل الأموال، والفساد المالي، واستغلال المنصب، وشراء الذمم، ومن ثم الإخلال بالأخلاقيات التي نتطلع للالتزام بها. والأخبار والمشاهدات تشير إلى أن بعض الجمعيات الخيرية في الشرق والغرب قد اتخذت جسرًا للعبور إلى تلك المساحة الملوثة بدل أن تكون تلك الجمعيات هي المحطة النهائية لتنقية كل الذمم الملوثة.

المسؤولية الاجتماعية بوجهيها الاجتماعي والتجاري

– المعنى المتبادر هو قيام الشركات التجارية بصفة عامة بدور في دعم المجتمع وعدم الاكتفاء بالدور التجاري الربحي، مثل المنح الدراسية، ودعم الكراسي البحثية والبحث العلمي بصفة عامة، ودعم المستشفيات، والأنشطة الثقافية والتوعوية والدينية في المجتمع. وقد نشأ المصطلح في بيئة رأسمالية للتوازن بين ما تسفيده الشركات من المجتمع وما تقدمه له.

– والواقع يؤيد أن الكثير من الشركات الرأسمالية والرأسماليين يقومون بدور ملفت في المسؤولية الاجتماعية، وفي نفس الوقت يساهمون في دفع الضرائب، وللمسؤولية الاجتماعية وجهان أحدهما اجتماعي والثاني تجاري ويعد نوعًا من الإعلان والترويج لأنشطة المؤسسة، وقد أصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية أحد جوانب الحوكمة الرشيدة.

ضعف الدور الاجتماعي للمؤسسات المالية الإسلامية

عند النظر إلى هذه المسألة على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية، فالمشتهر هو انتقاد هذه المؤسسات بضعف الدور الاجتماعي، مع إقرارنا بأنه ليس مطلوبًا شرعًا بإطلاق، ولكن لهذه المؤسسات فرصًا كبيرة لتعزيز هذا الدور من مصدرين أساسيين:

الأول: رصيد حساب الخيرات، ويشمل أموال التطهير الخاصة بالاستثمار في الأسهم المختلطة، وفوائد حسابات المراسلين، والغرامات التأخيرية على مبدأ التصدق لطرف ثالث.

الثاني: رصيد حساب الزكاة الذي يشمل زكاة أسهم مساهمي المؤسسة الذين فوضوا إدارة المؤسسة بدفعها. ولكن كل تلك الأرصدة أمانة لدى المؤسسة لإيصالها لمستحقيها، ولا ينبغي أن تتخذ وسيلة للترويج وتحقيق نفع للمؤسسة، أو تكون بديلاً عن الأرصدة المعدة للتسويق والترويج.

همسة

انطلاقاً من واقع المؤسسات المالية الإسلامية في عدد من البلاد فإنني أهمس لهم بأن من المسؤولية الاجتماعية في نظري ثلاثة أمور:

- العناية بالموظفين، وحسن رعايتهم، وإتاحة الفرص لهم للتعلم والارتقاء بقدراتهم العملية، والتحسين من مهاراتهم في حسن مقابلة العميل، والهشاشة والابتسامة في وجهه، وأنَّى لهم أن يفعلوا ذلك، وهم يشعرون بعدم العدالة وتكافؤ الفرص فيما بينهم.
- توجيه الاستثمارات والتمويلات في المجالات الأكثر احتياجًا للمجتمع دون التخلي عن الجانب الربحي. فالمؤسسة المالية يمكنها أن تكون أكثر اجتماعية عندما تختار تمويل مجمع سكني لذوي الدخل المحدود، أو مجمَّع مدرسي في المناطق النائية، أو مركز لذوي الاحتياجات الخاصة، والمساهمة في تمويل مؤسسات البنية التحتية كالكهرباء، ونحو ذلك من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الربحية التجارية، فالمسألة لا تتطلب تخليًا عن الربح وإنما الجمع بينه وبين الجانب الاجتماعي والاقتصادي.
- توجيه أموال التسويق للمؤسسة بشكل أكثر ذكاء من خلال توسيع مضمون الرسالة التسويقية لتشمل جانبًا توعويًا وثقافيًا ودينيًا مع عدم الإخلال بأصل الرسالة التجارية.